المسؤولية الاجتماعية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق عملية التنمية في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة–دراسة نظرية تحليلية –

The social responsibility of the public-private partnership and its role in achieving the development process in compliance with the standards of transparency and accountability. -Analytical Theory Study–

بلهاشمي جهيزة

BELHACHEMI Djahiza

جامعة معسكر (الجزائر)، belhachemidjahiza@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/03 تاريخ القبول: 2019/04/10 تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

عرفت العقود الماضية توجه حكومات العديد من الدول إلى تركيز اهتمامها نحو دور القطاع الخاص في تحقيق عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال تقديم كل الإمكانيات والمساعدات وفتح عقود شراكة التي تعمل على تكثيف جهود هذان القطاعان من أجل المساهمة في عملية التنمية لا سيما مع تزايد كبر حجم القطاع الخاص حيث أصبحت أغلبية الدول تعتمد على قطاع المؤسسات كأساس عملية التنمية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، ومن أجل تطوير دور هذه الشراكة وتعزيز مكانتها في المساهمة في عملية التنمية لابد أن يكون لهذين القطاعين دور اجتماعي يؤديه بالشكل الذي يعمل على تحقيق أهدافهما وذلك في ظل الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة والمجتمع ،حيث سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مسؤولية كل من القطاع العام والقطاع الخاص اتجاه المجتمع ومدى التزام هذان الأخيرين بمعايير الشفافية والمساءلة التي من شانها العمل على خدمة وتحقيق التنمية المستدامة .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الخاص، المسؤولية الاجتماعية، القطاع العام.

تصنيفات**JEL** : Q01, R42, M14

Abstract:

The past decades have defined the tendency of Governments of many countries to focus their attention on the role of the private sector in achieving sustainable development through the provision of all possibilities and assistance and the opening of partnership contracts that intensify the efforts of these two sectors to contribute to the development process, especially with the increasing The size of the private sector has grown as the majority of countries depend on the enterprise sector as the basis for the development process in the direction of a market economy.

In order to develop the role of this partnership and enhance its position in contributing to the development process, these two sectors must have a social role to play in the way they achieve their goals, in compliance with the standards of transparency and accountability that serve the goals of sustainable development and society, where we will try through This research paper highlights the responsibility of both the public and private sectors towards society and the commitment of the latter to the standards of transparency and accountability that will serve and achieve sustainable development.

keywords: sustainable development; private sector; social responsibility; public sector**.**

JEL Classification Codes: Q01, R42, M14

المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، **الإيميل**: belhachemidjahiza@gmail.com

مقدمة:

يشكل القطاع الخاص محور اهتمام العديد من الدول نظرا لمساهمته في تحقيق عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال تركيز حكومات العديد من الدول على تشجيع مساهمة ونمو هذا القطاع نظرا لما يقدمه من مساعدات تخدم السياسات الكلية الاقتصادية للدول من خلال مساهمته في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب عمل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الخام ولا ننسى الفضل الكبير للقطاع العام في تحقيق عملية التنمية غير أن هذا الأخير كثيرا ما يواجه العديد من المشاكل التي تتعلق أغلبها بمشاكل التمويل نتيجة لعدم تنوع قطاعات هذا الأخير وعدم التوازن بين مختلف القطاعات الحكومية الأمر الذي

دفع الحكومات إلى التوجه نحو إبرام اتفاقيات وعقد شراكة بين هذين القطاعين نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الخاص وتكاثف جهودهما من أجل المساهمة في تحقيق عملية التنمية، حيث يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من توجهات العولمة في ظل اقتصاد السوق التي تركز عليها حكومات العديد من الدول بالنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص بهدف دعم وزيادة قدرتهما التنافسية وتحسين صورتهما لدى الصالح العام ومختلف أصحاب المصالح المتعاملين معهما ، حيث كثيرا ما ينظر إليهما على أنهما من بين وسائل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل أبعادها فالجانب الايجابي لهذين القطاعين العمل على جذب أنظار المستثمرين المحليين وحتى الدوليين لأنه يعبر عن ما يلاقيه المستثمرون والأفراد المتموقعون على ارض الوطن من عوائد وفوائد تعود عليهم بالنفع فأصبح يعنيان بمصطلح التنمية والادارة الرشيدة وهذا ما يشكل طريقا ايجابيا يحول دون تعرض المستثمرين والمواطنين لمختلف قضايا الفساد الشيء الذي يتطلب البحث عن الطرق التي تساهم وتضمن النهوض بتنافسية هذين القطاعين من خلال إعادة النظر في طرق تمويلهما وتسييرهما ودفعهما نحو تفعيل نموذج التنمية المستدامة.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا كالاتي:

ما هي مختلف الفوائد المترتبة على التزام القطاع الخاص والقطاع العام في إطار الشراكة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وما مدى ارتباطهما بتحقيق بالتنمية المستدامة؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعمل الجزائر على البحث عن العديد من البدائل التي من شأنها العمل على تنويع الاقتصاد وتمويله وتعزيز النمو والعمل على تحقيق التنمية المستدامة حيث يعتبر القطاع الخاص من بين التوجهات الحديثة التي تعمل على خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الخام والمساهمة في عملية التنمية.

الفرضية الثانية: تعتبر الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في ظل الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل المساهمة في تحقيق عملية التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها البالغة كون موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من المواضيع المرتبطة بالقدرة التنافسية لهذين القطاعين في زيادة تنافسيتهما والعمل على تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ومعايير المساءلة والشفافية في الوقت الحالي تعتبر مصدر ومطلب أساسي يجب أن تتجه نحوه الدولة لتعزيز هذه الشراكة ومكانة هذين القطاعين من خلال الالتزام بأخلاقيات العمل ومبادئ الشفافية والمساواة والمسؤولية الاجتماعية، خاصة في ظل بحث الاقتصاد الجزائري عن مخرج لتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات و تمويل عجز ميزان المدفوعات بسبب هذه التبعية من خلال التوجه إلى مصادر تمويل أخرى كتشجيع القطاع الخاص والرفع من تنافسيته بهدف تحقيق فائض اقتصادي في التوازنات الاقتصادية الكلية، و من ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل متطلباتها .

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

-تقديم نظرة مفاهمية حول مقومات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

-التعرف على مكانة القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

-محاولة معرفة مدى تأثير الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية على تنافسية هذين القطاعين

المنهج المتبع: أما فيما يخص المنهج المتبع فقد اتبعنا المنهج التحليلي باستخدام أداة الوصف والتحليل من خلال تحليل المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

المحور الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص والقطاع العام والتنمية المستدامة.

1-1-مفهوم القطاع الخاص :

يعتبر القطاع الخاص من بين القطاعات التي برزت في الآونة الأخيرة بسبب مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة ولكونها أداة يلجأ إليها القطاع العام عند وقوع ميزان الدولة في حالة العجز من اجل تلقي مختلف المدخرات الفائضة عن القطاع الخاص وقيامها بتمويل ميزانيتها حيث سوف نتطرق في هذا

المحور إلى معرفة مفهوم التنمية المستدامة ومدى تنافسية القطاع الخاص من بين التعريفات المتعلقة بمفهوم القطاع الخاص نذكر:

يعرف القطاع الخاص على أنه "قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة السوق"[1].

هو مجموع المؤسسات والهيئات التي تعمل خارج نطاق القطاع العام حيث يمتلكها الأفراد ويقومون بتسييرها وفق ما يسمح به القانون ولكن تبقى مراقبة من طرف الحكومة.

1. الجهود الجزائرية المتبعة في تشجيع القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص من بين القطاعات المنتجة للمنتجات بمختلف أشكالها حيث يحتل هذا القطاع أهمية بالغة في العديد من الدول المتقدمة في العالم فالجزائر أصبحت تولي أهمية لدور هذا القطاع ومساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير العديد من مناصب الشغل ومساهمته في التقليل من الواردات في مجال الصناعات والمحاصيل المختلفة ومساهمته في تصدير الفائض من الإنتاج إلى الدول المجاورة، فالقطاع الخاص هو قطاع هام في من بين القطاعات ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني .

2.1 – التنمية المستدامة:

هناك العديد المفاهيم التي تطرقت إلى مفهوم التنمية المستدامة سوف نتطرق إلى البعض منها ولكن في الأول لابد من معرفة ما مفهوم مصطلح التنمية .

1–2–1–التنمية :يعرفها (meir et baldwin) "سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ،وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكان ،فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ".[2]

1–2–2–التنمية المستدامة :

ظهر أول تعريف تفسيري للتنمية المستدامة سنة 1990 في دراسة تمت من طرف الاتحاد الأوربي للحماية البيئية (UICN) (union internationale pour la conservation de la nature

)، أما مصطلح التنمية المستدامة أصبح مصطلح رسمي من خلال التعريف الذي اقترح من طرف الوزير الأول النرويجي"GRO HARLEM BRUNDTLAND" سنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة و التنمية (CMED) في قمة ريوجنيرو والقمة الدولية للتنمية المستدامة في Johannesburg 2002 ، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بمشكل الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة.[3]

كما عرفها تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية "التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها "[4]وقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي قدمت تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك " التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون محاولة معرفة قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.[5]

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة: "هي تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"[6].

فالتنمية المستدامة تعني مختلف الإمكانيات اللازمة التي توفرها الدولة في قطاع ما من أجل توفير احتياجات المختلفة للأجيال القادمة ودون التأثير على حاجيات الحاضرة.

1-3- القطاع العام :

يمثل القطاع العام مجموع المؤسسات التي تسير وتدار من قبل الحكومة حيث تعمل على إنتاج سلع وخدمات لا تهدف إلى تحقيق أرباح وإنما هدفها الأساسي تقديم منتجات وخدمات إلى المجتمع لإشباع حاجاتهم بأفضل الأسعار.[7]

القطاع العام يعرف على أنه "تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة ".[8]

فالقطاع العام يعني مختلف المؤسسات والهياكل والتنظيمات التي تعمل تحت سلطة الحكومة وتعمل على تنفيذ برامجها وتعمل الحكومة على تسييرها ومراقبتها وذلك بغرض توفير السلع والخدمات اللازمة للمجتمع، حيث ينقسم القطاع العام إلى نوعين من القطاعات وذلك حسب الشكل الموالي.

الشكل رقم (01):مكونات القطاع العام .

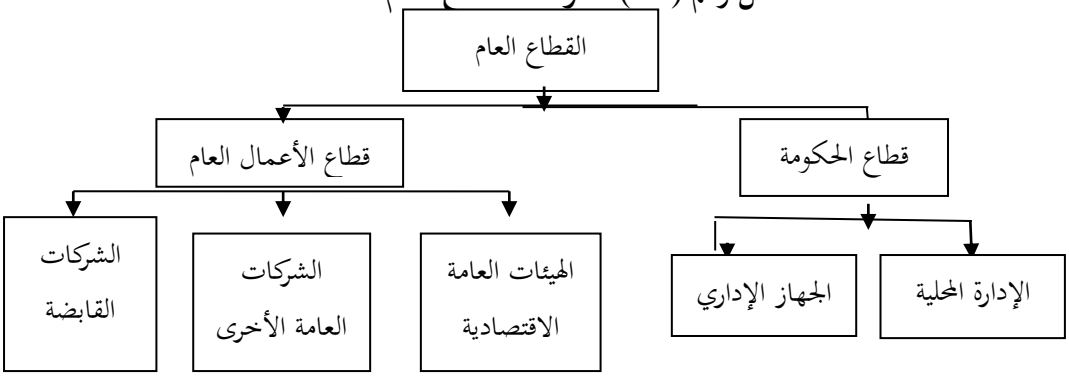

المصدر :محمد صلاح ،"دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية – "أطروحة دكتوراه تخصص نقود و بنوك ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر –،ص 24.

2. المحور الثاني :أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1.2الشراكة بين القطاع العام والخاص :

تعرف بأنها "اتفاق وفق عقد بين القطاع الخاص والقطاع العام تحدد فيه الأهداف وشكل ونسب المساهمة بينهما لتمويل الاستثمار المتفق عليه والتجهيزات وإدارتها وصيانتها طوال مدة العقد".[9]

2.2– أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص :هناك العديد من أساليب الشراكة بين القطاعين:

1–عقود الخدمة :عقد إداري ملزم لطرفين العام والخاص يلتزم الأول بتوفير الخدمة بينما تلتزم الدولة أو إحدى هيئاتها بدفع أعباء الخدمة المنجزة من طرف القطاع الخاص .

2–عقود الإدارة :يمنح من خلالها للقطاع الخاص حرية التسيير لمنشأة ما مدة زمنية محددة مقابل أتعاب تدفعها الدولة طيلة فترة تسيير القطاع الخاص للمنشأة .

3–عقود الإيجار: عن طريق قيام الدولة بتأجير مرفق عومي والخدمة لصالح القطاع الخاص لفترة زمنية محددة وتبقى الدولة مسؤولة عنها .

4-عقود الامتياز : يقوم بمقتضاه طرفين مستقلين قانونيين وهما في حالة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الجهة الحكومية مانحة امتياز لمؤسسة خاصة ممنوحة الامتياز بالاتفاق على جملة من الشروط .

5- Bot البناء والتشغيل ونقل الملكية :يتضمن بقيام الدولة بفتح المجال للقطاع الخاص بإنشاء المشاريع وتسييره وفق عقد محدد المدة وانتهاء مدة العقد تنتقل ملكية المشروع للدولة

6-BOOT البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية :عن طريق قيام الدولة ترخيص للقطاع الخاص بتشييد مشاريع خدماتية موجهة لصالح العام مع تمسكه بتملك المشروع مع تشغيله .

7-BOO البناء والتملك والتشغيل :يتضمن هذا الأسلوب مشاريع التي تتضمن تكاليف تسترد على المدى الطويل كالمطارات .

8-البيع :عن طريق البيع المباشر من خلال تخلي الدولة عن أصولها لصالح القطاع الخاص أو بيع الأسهم في السوق المالي لرفع من رأس مال الشركة .

ويعرفها صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاع عام والقطاع خاص على أنها "الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة ".[10]

فالشراكة بين القطاع العام والخاص هي عبارة عن عقود مبرمة أو اتفاقيات تقوم بموجبها الحكومة بعرض مجموعة من المشاريع تقوم بانجازها بالشراكة مع القطاع العام حيث يتم تمويل هذه المشاريع بالشراكة بين القطاعين .

-الشراكة بين القطاع العام والخاص ودرها في تحقيق التنمية :

بعد انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق القائم على دور المؤسسات في عملية التنمية انتهجت سياسة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث تعزز موضوع الشراكة بصدور القانون 90-10 المؤرخ في أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد حيث يعتبر أساس انتهاج نظام اقتصاد السوق و تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،حيث تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والخاص ،[11] والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المنجزة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر من سنة 2004 الى غاية سنة 2008.

الجدول رقم (01):عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الفترة 2004–2008 الوحدة مليون دج.

السنة	عدد المشاريع	القيمة
2004	43	27957
2005	49	93813
2006	44	165848
2007	**64**	**94304**
2008	**37**	**372602**
المجموع	**237**	**754542**

المصدر : السعيد دراجي ،"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية "مجلة العلوم الإنسانية عدد 41،جوان 2014،مجلد ب.ص.ص .ص **ص** 317.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الاستثمارية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في تناقص حيث وصلت سنة 2008 إلى 37 مشروع بينما كانت سنة 2007 تحتل نسبة كبيرة ب 64 مشروعا ،وقد يفسر هذا التناقص الأوضاع غير مستقرة ومختلف الأزمات التي تقصف بالاقتصاد الجزائري الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تحمل الدولة والقطاع الخاص للأعباء المتزايدة لما له من تأثير على الأوضاع الاقتصادية وعملية التنمية في الجزائر .

الشكل رقم (02):نوع الاستثمار.

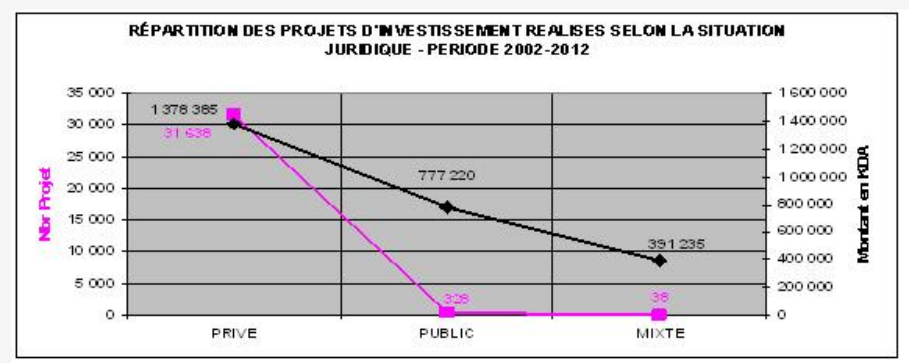

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن عدد المشاريع في القطاع الخاص أكبر من عدد المشاريع في القطاع العام وهذا يدل على دور القطاع الخاص في تجسيد المشاريع والمساهمة في التنمية.

3- المسؤولية الاجتماعية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص .

تعددت تعريفات المتعلقة بمصطلح المسؤولية الاجتماعية لدى الباحثين و لم يتم التوصل إلى تعريف موحد و من بين هذه التعريفات نذكر مايلي :

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال على أنها "تلك الممارسات التي تقوم بها المنظمة المتعلقة بالانشغالات الاجتماعية، والبيئية، والأخلاقية في أنشطتها الصناعية والتجارية"[12].

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية الجديدة، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الاقتناع والتعلم".[13]

وقد فرق (robbins 1999) بين المسؤولية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية فقد عرف الأولى على أنها اعتبارات أخلاقية تركز على مجموع الأهداف في صورة التزامات طويلة الأجل أو المدى حيث تساهم في تعزيز الصورة الجيدة عن المؤسسة في المجتمع الذي تزاول عملها فيه أما الاستجابة الاجتماعية هي الرد العملي بعدة وسائل على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية في المدى القصير والمتوسط[14].

أما المنظمة العالمية للتقييس (ISO) تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنه "النشاطات التي تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر نشاطاتها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية ودمجها في النشاطات اليومية للمنشأة "[15].

ويعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (2004):"المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل "[16] .

أما البنك الدولي فيعرفها : المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا "التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وفي العمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل من أجل تحسين حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء"[17].

فالمسؤولية الاجتماعية تعني ضمان استمرار والتزام منظمات الأعمال والمؤسسات بالقوانين والمعايير الأخلاقية بحث تصبح كل مؤسسة مسؤولة عن نتائج أفعالها وأعمالها .

3-1-أبعاد المسؤولية الاجتماعية

حسبArchie Carroll فان للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني والبعد الخيري :[18]

البعد الاقتصادي: ويتمثل في اعتبار المؤسسة كوحدة اقتصادية أساسية في المجتمع تقوم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات في إطار احترام قواعد المنافسة والتسويق و أخلاقيات العمل .

البعد الأخلاقي: احترام البيئة التي يتم فيها العمل وذلك من خلال الامتثال إلى القيم، الأخلاق، السلوكيات والمعتقدات السائدة في المجتمع .

البعد القانوني: الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة والخضوع إليها وعدم تجاوزها.

البعد الخيري: المبادرات الإنسانية التي تقوم بها لمساعدة أفراد المجتمع وتكون خارجة عن طبيعة عملها والتي يغلب عليها الطابع الإنساني.

وقد قدم Carrollنموذج يلخص فيه هذه الأبعاد الأربعة على النحو التالي:

الشكل رقم (03):هرم المسؤولية الاجتماعية لِ Carroll :

المسؤولية الخيرية :التصرف كمواطن صالح يساهم في تعزيز الموارد في المجتمع ويحسن نوعية ونمط الحياة.

المسؤولية الأخلاقية :مراعاة الجانب الأخلاقي في اتخاذ مختلف القرارات مما يؤدي إلى العمل بشكل صحيح وعادل.

المسؤولية القانونية:الامتثال للقانون والذي يعكس ما هو صحيح أو خطا في المجتمع وهو ما يمثل قواعد العمل.

المسؤولية الاقتصادية: تحقيق عائد يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

المصدر: محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2008، ص: 32.

3-2-المسؤولية الاجتماعية للقطاع العام و القطاع الخاص :

المسؤولية الاجتماعية للقطاع العام والخاص هي جزء من منظومة اقتصاد السوق الاجتماعي حيث تعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع العام والقطاع الخاص التزام هذا الأخير بالقوانين والمبادئ الأخلاقية التي تساهم في التأثير على المحيط الاجتماعي والمجتمع ككل .

حيث يعرفها البنك الدولي بأنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[19]

كما يعرفها المجلس الأعلى للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل "[20].

مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

1-**مرحلة تعظيم إدارة تعظيم الأرباح** :كانت المسؤولية الاجتماعية للأعمال في هذه المرحلة هي تعظيم الأرباح تحت شعار "ما هو جيد لي جيد للبلد ".[21]

حيث تميزت هذه المرحلة بتركيز اهتمامها إبان الثورة الصناعية على تعظيم الإنتاج فقط دون مراعاة مسؤولياتها اتجاه المجتمع وكل الأطراف أصحاب المصالح الأخرى حيث يعتبر الربح هدفها الأساسي .

2–مرحلة إدارة الوصاية من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات: خلال هذه المرحلة كانت المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تتمثل في تحقيق الربح الذي يعمل بدوره على تحقيق المصلحة الذاتية ومصالح كل الأطراف الأخرى تحت شعار "ما هو جيد للشركات جيد للبلد".[22]

3–مرحلة إدارة نوعية الحياة من أواخر الستينات حتى اليوم الحاضر: في هذه المرحلة تتمثل المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على مبدأ أن الربح مهم وضروري لكن الأفراد أهم من المال أو النقود تحت شعار "ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد". [23]

2–4–أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص والقطاع العام:

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية في حياة الدولة والمجتمع بصفة عامة فهي وسيلة للتقدم والرقي والازدهار الفردي والجماعي حيث تقوم كل من عملية التنمية والتقدم على المسؤولية الاجتماعية فمستوى تنمية وتقدم مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص تقاس من خلال قيمتهما المضافة في الواقع وفي محيطهما بصفة عامة وما يقدمانه هذين الأخيرين في مجتمعها بصفة خاصة من خلال قياس مدى تحملهما للمسؤولية اتجاه نفسهما واتجاه الآخرين والمحيط الذي يتعايشان فيه حيث تمثل المسؤولية الاجتماعية إحدى الطرق التي تساهم في تكوين مؤسسات هذين القطاعين ،فإحساس هذين القطاعين

بمسؤوليتهم حول نفسهم وحول أفراد مجتمعهم ودولتهم حلقة أساسية فبدونها يفقد القطاعين ثقتهما في نفسهما وفي مجتمعهما وفي تحقيق أهدافهما وخدمة الصالح العام فينتشر الفساد والفقر في المجتمع فإحساس هذين القطاعين في ظل الشراكة يقودهما إلى الالتزام بالقواعد الإنسانية اتجاه الدولة والمجتمع بحيث يعترف هذين القطاعين بما يصدر عنهما من أعمال من خلال تحملهما لنتائج ومسؤولية أفعالهما ، وعليه تأتي مسؤولية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص نحو أنفسهم ونحو دولتهم ونحو أفراد مجتمعهم من اجل تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية بينهم وبين ما يحيط بهم التي تسعى حكومات الدول إلى تقويتها وتنميتها من خلال منح مجموعة من الحقوق وسن مجموعة من القوانين لصالح تعزيز شراكة هذين القطاعين كالمساهمة في مساعدة بعضهم البعض التكييف مع المحيط اللذان يقيمان على أرضه .

4–دور المسؤولية الاجتماعية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المساهمة في تحقيق عملية التنمية.

من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد وتعاظم الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية هو انتشار الفساد والبطالة والفقر وتزايد اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقد تزايد التوسع الكبير لمؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام فاتجهت أنظار الحكومات إلى إقامة شراكة بين هذين القطاعين ومن أجل الاستفادة من القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعاونهما وكثيف جهودهما لخدمة الصالح العام كما أن التزام هذين القطاعين بمعايير الشفافية والمساءلة يؤدي إلى تفعيل وزيادة مكانتهما في المحيط اللذان يعملان فيهما من خلال تحمل نتائج وأعمال شراكتهما ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الأخطاء وغيرها من القضايا التي تحول دون المساهمة في تحقيق عملية التنمية .

فالمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل مؤسسات الدولة أي مسؤولية كل من القطاع العام من جهة ومسؤولية القطاع الخاص من جهة أخرى فهي تعبر عن الدور الاجتماعي لهذين القطاعين حيث تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر إحدى مقومات عملية التنمية المستدامة.

وحسب مجلس الأعمال العالمي يستند دور قطاع الأعمال في التنمية المستدامة على ثلاثة ركائز:[24]

-النمو الاقتصادي المتواصل.

-التنمية المجتمعية.

-حماية الموارد الطبيعية والبيئية.

4-1-تطور مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة:

دور القطاعين في خلق القيمة المضافة:

يعتبر إنتاج القيمة المضافة بمثابة مؤشر اقتصادي الذي يعمل على تقييم النمو الاقتصادي، ومنه تعتبر وسيلة للحكم على مدى مساهمة كل قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، ولمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دور في المساهمة في خلق قيمة مضافة حيث يمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم(02): القيمة المضافة حسب قطاع النشاط لعام 2010.

القطاعات	القطاع العام	القطاع الخاص
	القيمة	القيمة
الزراعة	3.08	1012.11
البناء والأشغال العمومية	13.59	1058.16
النقل والمواصلات	182.02	806.01
خدمات المؤسسات	25.51	96.86
الفندقة والاطعام	13.03	101.36
الصناعة الغذائية	27.58	169.95
صناعة الجلد	0.3	2.29
التجارة والتوزيع	75.45	1204.02

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،العدد 20،2012،ص 54.

نلاحظ من خلال الجدول المساهمة الفعالة والمعتبرة لكل من القطاعين العام والخاص في خلق القيمة المضافة. لقد أصبح لكل من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام دورا محوريا في عملية التنمية وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الدول المتقدمة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.

دور القطاعين في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يساهم كل من القطاعين بفضل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يبين تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2008-2009.

الجدول رقم (03):تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2008 –2009.

القطاع العام	نسبة المساهمة من الناتج المحلي الاجمالي %	القطاع الخاص	نسبة المساهمة من الناتج المحلي الاجمالي %
2008	58.72%	2008	41.27%
2009	45.30%	2009	54.69%

المصدر: عبد القادر بريش و زهير غراية" دور القطاع الخاص في تعميق مبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"ورقة قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول : منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، قسم العلوم الاقتصادية 14-15 فيفري 2012 ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تجاوز نسبة مساهمة القطاع العام في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2008 تجاوزت 50% وفي سنة 2009 تجاوزت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الاجمالي نسبة 50% .

خاتمة:

يعتبر القطاع العام والقطاع الخاص إحدى أهم الوسائل التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وإرساء مبادئ الشفافية والعدالة والمسؤولية الاجتماعية التي تضمن نزاهة عمل هذين القطاعين وتجسيد معالم

القوانين، فالمسؤولية الاجتماعية هي التوفيق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والمتطلبات الاجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية ترتبط بالتنمية المستدامة و في المقابل التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث ركائز التي تتمثل في البيئة، المجتمع، الاقتصاد، هذه الأعمدة الثلاثة تغطى من طرف إدارة المؤسسة، فالمؤسسة أو منظمة لديها التزامات متنوعة ليست اقتصادية و مالية فقط بل أيضا اجتماعية من خلال تأثير أفعالها على المجتمع والمحيط الذي تتواجد وتنشط فيه.

وفي الأخير توصلنا إلى جملة من النتائج، من أهمها:

المسؤولية الاجتماعية هي التزام كل من القطاع العام والقطاع الخاص اتجاه كل الأطراف المتعاملين معهما بما يتماشى مع أهدافهما ومتطلباتهما في ظل التوجهات والتغيرات الحديثة التي تعرفها البيئة المحلية والدولية لمؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة تضمن استدامة الشراكة بين القطاعين (العام والخاص) وتكسبهما ميزة تنافسية تؤهلهما للبقاء والاستمرارية.

يظهر اهتمام الحكومة الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية نحو توجيه هذه المسؤولية لتحقيق أهداف السياسة العامة وتفعيل دور هذه الشراكة من أجل خدمة أبعاد التنمية المستدامة.

وفي الأخير لقد تزايد وعي مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية حيث أصبح الحكم على أداء المؤسسة يتجاوز أدائها المالي وتعظيم أرباحها، بل يشمل أصبح أدائها تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه وتتكيف معه وكذا مدى تأثير نشاطاتها وأفعالها عليه.

الهوامش والمراجع:

[1] حسن عمر موسوعة المصطلحات الاقتصادية ،مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة 1965 ،ص 230.

[2] جاكاريجا كيتا "المناهج التعليمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي "مجلة العلوم النفسية والتربية 3(2) 2016 ،ص 20-12.

[3] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ص 238 .

[4]جاكاريجا كيتا "المناهج التعليمية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي "مرجع سابق ص 12-20.

[5]رقية عيران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية ،منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي،متاح على الموقع:www.Arabvolunteering.org

[6] Alain Cheveau,Jean Jaques Rosé, L'entreprise responsable- Edition d'organisation – Paris 2003 p27.

[7] برناردين أكيتوبي ، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ،قضايا اقتصادية العدد 40، منشورات صندوق النقد الدولي ص 06.

[8] طارق قندوز قاسمي سعيد-تحديات ورهانات ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –مقاربة وصفية تحليلية جامعة المسيلة الجزائر ,ص 02.

[9]محمد صلاح ،"دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية –"،أطروحة دكتوراه تخصص نقود و بنوك ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر -،ص 07-08.

[10]برناردين أكيتوبي ، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ،قضايا اقتصادية العدد 40، منشورات صندوق النقد الدولي ص 06.

[11]الجريدةالرسمية العدد 16 ،الصادرةفي 18 أفريل1990 .

[12] Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé, L'entreprise responsable, OP , CIT ,p29.

[13] ALAIN CHAUVEAU ET JEAN-JACQUES ROSE, L'entreprise Responsable, OP, CIT , p 45.

[14] محمد فلاق ،خرشي إسحاق ،حدو سميرة أحلام "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتعزيز الممارسات التسويقية المستدامة –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية الشلف –"،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال –المجلد 04 العدد 06/جانفي 2018.

[15] MARIE-FRANÇOISE GUYONNAUD et FREDERIQUE WILLARD, Du management environnemental au développement durable des entreprises, ADEME, France Mars 2004, P 05.

[16]مدحت محمد أبو انصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ايزو26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة،2015،ص 32-33 .

[17]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع :الاتجاهات و القضايا الراهنة« ،منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004،ص: 28.

[18]فؤاد محمد حسين الحمدي، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك"، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003، ص: 03.

[19]ب بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، ط 4 عمان: دار المسيرة، 2010ص .162

[20]نصر الدين بن مسعود ، محمد كنوش، " واقع و أهمية و قيمة المسؤولية الاجتماعية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية " الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، قسم العلوم الاقتصادية 14 -15 فيفري 2012،ص 03.

[21] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام و الخاص–الإطار النظري و التطبيق العملي، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012 ص 229.

[22]ليث عبد الله القهيوي و، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 230.

[23]ليث عبد الله القهيوي و، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 230.

[24]خضور "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال "ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون ،حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،2011،ص 05.